

الفتاوى العجيبه في اعراب الكلمات الغريبه
المرحوم الشريف السيد محمد عابدين
تعمده الله برحمته
واسكنه فسيح
جناته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده * وصلى الله على من لا نبي بعده * وآله الطاهرين
وحدائمه اجمعين (وبعد) فيقول فقير راحة ربه * واسير وصمة ذنبه
محمد امين بن عمر عابدين قد هن لي الكلام على بعض الفاظ شراح
اعمالها بين العلماء * وهي ما في اعرابه او معناه لشكالي او خفاء * بعبارة
تحل العقاب * وتوضح المسائل (وسببها الفوائد الجيدة * في اعراب
الكلمات الغريبة) فاقول والله المستعان * وعليه التكلان (منها) قواهم
هم جرافها بمعنى تعال وهو مركب من ها التبيه ومن لم اى ضم نفسك
الياء واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير
والتأنيث عند الجوازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب
الصحاح وتبعه الصفاي فقالا تقول كان ذلك تام كذا وهم جرا الى
اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان مقاله في القاموس في مثل هذا
وتوقف الجاهل ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا محضنا وسابق
وجسوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلانذكر ماظهر لنا في
توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هم هذه هي القاموس
التي بمعنى أنت وتعال الا ان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد
بالأب ان هذا الجيء الحسى بل الاستمرار على الشيء والداومة عليه كما
تقول امش على هذا الامر وسير على هذا المتوال ومنه قوله تعالى
(وانطلق الا منهم ان امشوا واصبروا على آهنتكم) المراد بالانطلاق
ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الا لسنة بالكلام وان هذا اعرابوا ان
تفسيره وهي انما تأتي بعد جهلها فيها معنى القول كقوله تعالى (فلوحيانا اليه

(ان)

ان اصنع الفلك) والمراد بالمشى ليس المشى على الاقدام بل الاستمرار
والدوام اى دووموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك
(الثانى) انه ليس المراد الطلب حقيقىة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة
الطلب كما فى قوله تعالى (ولتحمل خطاياكم فلنمدد له الزحى مناد) وجرا
مصدر جره يحجره اذا سحبه ولاكن ليس المراد الجبر الحسى بل المراد
التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم
منسحب على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا
فكانه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا واستمر مستمرا على
الجلال المؤكدة وذلك ماش فى جميع الصور وهذا هو الذى يفهمه
الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان
هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا
كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته (ومنها) قولهم ومن ثم وهى فى
الاصول موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت فى عباراتهم يتولون
ومن هناك او من هنا اى من اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك
ففيه تجوز من جهة واحدة وهى استعمالها فى المكان المجازى واذا فسروها
بهنا ففيه تجوزان (الاول) وكونها فى القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا
القريب وبين قولهم اى من اجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلى فى
شرحہ على جمع الجوامع فيه منافاة لان ذلك من اشارات البعيد الالهم
الا ان يقال استعمل هنا فى البعيد مجازا وذلك فى القريب كذلك او يقال
كما قال بعضهم اشار اولها الى قرب المشار اليه اقرب محلها وما فهم منه)
(وثانياً بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد) وفى
شرح التسهيل للدمامينى ما نصه وانظر فى قول العلماء ومن ثم كان
كذا هل معناه معنى هنالك اى التى للبعد او معنى هنا التى للقرب والظاهر
هو الثانى انتهى * ثم مما ينبغى التأمل فى علاقة هذا المجاز وفى قرينته
ويكمن ان تجعل العلاقة المشابهة فان المعنى جعل للذكر وتردده ابداً

بملاحظته المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل الجسم والتعدد اليه بآتيانه
 المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل المعنى كما ان المكان محل
 للجسم والفرينة استحالة كون المعنى او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال
 بعضهم في قول ابن الجاجب ومن ثم اختلف في رحن قوله ومن ثم
 الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط
 تأثير الالف والنون انه انتفاء فعلاية او وجود فعلي بالمكان في ان كلامها
 منشأ امراد المكان منشأ النباتات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف
 اخر وهو الاختلاف في صرف رحن فجعل الاختلاف المذكور من افراد
 المكان ادعاء ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في
 المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى (ومنها) قولهم ايضا هو
 مصدر آض يبيض واصل آض ايض كباع تحركت الياء وانفتح ما قبلها
 قلبت الفاء واصل يبيض يبيض بزنة يفعل نقلت حركة الياء الى الهجزة
 واما اعرابه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة
 توهوا انه منصوب على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال
 ايضا اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا
 القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له وايس ذلك بشرط
 بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت
 امس ايضا قال والسدى يظهر لي انه مفعول مطلق حذف عامله
 او حال حذف عاملها وصاحبها اى ارجع الى الاخبار رجوما ولا
 اقتصر على ما قدمت او اخبر راجعا فهذا هو السدى يستمر في جميع
 المواضع ومما يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم
 فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انها
 انما تستعمل في شيتين بينهما توافق وبغنى كل منهما عن الاخر فلا يجوز
 جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو
 ايضا انتهى ملخصا (ومنها) قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله
 (يا الله)



يا الله حذف حرف النداء وهو ض عن الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل
عليها يا فلا يقال يا اللهم الاشدو ذا في الشعر كما قال ابن مالك
والاكثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قرىض
ثم الشائع استعمالها في السدء ولذا قال بعض السلف اللهم
مجمع السدء وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة
وتسعون اسما من اسماء الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
سلامة المجمع لانك تقول عليه للواحد وعلمهم المجمع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ضربوا
وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى لتشعر وتؤذن بان
هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم
فكأنه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء
الله تعالى الحسنى وصفاته لايجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت فيه وهو
حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد يأتون بها قبل الاستثناء
اذا كان الاستثناء نادرا غريبا كأنهم لندوره استتظمروا بالله في اثبات
وجوده قال بعض الفضلاء وهو كثير في كلام الفصحاء كما قال المطرزي
نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلام واما نحو
قولهم اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في
تحقيقه تنبيها على ندرته وانه لم يأت بالاستثناء الا بعد التثنية لله تعالى
انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة في اوائل كتابه
التوضيح شرح التفتيح ان الاستثناء المذكور مفرغ من اعم الظروف
لان المصادر قد تقع ظرفا نحو آتتك طلوع الفجر اي وقت طلوعه
واوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغني
عند الكلام على عسى عند قول المغني ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى
اللهم الا ان تقدر العاملين تنازما زيدا فقال الاستثناء في كلام المصنف مفرغ
من الظروف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت

الوقت ان تقدر العامين تنازعا ووقع التفريع في الايجاب لاستقامة المعنى نحو
قرأت الايوم كذا ثم حذف الظرف بعد الاوانيب المصدر عنه كما في اجيئك يوم
قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعا هنا فقد وقع في النهاية انها
تستعمل على ثلاثة أنحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم
ارجنا الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك
القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على النكرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان
وقوع الزبارة مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهره ان المعنى الاول والثاني
لا يأتيان هنا وفي تأتى الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدماميني
ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد
ان يكون ما بعدها نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على النكرة الخ فافاد انها تدل على ان ما بعدها نادر بالنظر
الى ما قبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتأمل (ثم اعلم) ان قوله ووقع
التفريع في الايجاب فيه نظر لان قول المغنى وكون الاضمار في يكون لافي
عسى الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا
فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء بعدها استثناء من المنفي كما في
قولك لا يأتينا زيد الايوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف
الا اذا حل على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولاكنه في المعنى
نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه مثلا وقال في المغنى اخر الكتاب في اول
الباب الثامن مانصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو
(وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين وبأبي الله الا ان يتم نوره) لما
كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم
نوره انتهى (ومنها) قولهم لا بد من كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجب
وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل
بدادا اي متفرقة فاذا نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
(بينهما)

بينهما دائما فصار احدهما واجبا والاخر ومن ثم فسروه بوجب وبد اسم
 مبنى على الفتح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف اي لنا او نحوه
 وقد بصرح به وذكر الفري في حواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق
 المنى اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع جبلا بتلك تنوين
 الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا في مثله تنوين
 الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
 محذوقا هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لهما وقوله من كذا خبر مبتدأ
 محذوف اي البد المنى من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها
 من الاعراب لانها جملة مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا
 بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان
 المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر الاحيث قال في قوله لا تاتي لشارته ان
 لشارته ليس معمولا للتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف
 بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظام هذا التركيب انتهى (اقول)
 هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد من كذا اما اذا قيل لا بد لكذا من كذا
 فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد الاخبار تامل ثم قوله
 ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا فيه نظر
 اذ لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقدير هذا ووقع في بعض
 العبارات لا بد وان يكون واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال الفري ان الواو
 مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق اي لزيادة الصوق لا بالخبر
 انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا
 هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
 لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المعنى لا
 يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة
 وهى التي دخولها في الكلام كخروجها ورأيت في بعض النسخ انه روى
 عن ابن سعيد السيرافي في كتاب سيبويه انه قال تجيء الواو بمعنى من فان

ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع
 (ومنها) قولهم هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
 على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح به في امالته
 وفيه نظر من وجهين الاول ان اللفظة ليست اسما للحدث والثاني انها
 لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره لكانت انما كانت تأتي بعد الجملة فانه
 لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
 وان كان الزجاج يجيز ذلك (فان قلت) هل يجوز ان يكون مفعولا
 لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تمييزا (قلت) لا يجوز الاول
 لان المنصوب على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني اوجهين الاول
 ان اسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في
 كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التكبير ولو كانت
 على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض
 كما بقى التعريف في قوله (تمرن الديار ولم تعوجوا) واصله تمرن على
 الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير المفرد كرمال زيتا او
 تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيا منها اما انه ليس تفسيرا
 لمفرد فلانه لم يتقدم مبهم وضعفا فميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلانه
 لم يتقدم نسبة (فان قلت) يمكن انه من تمييز النسبة بان يقدر
 مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب العجني طيبه ابا (قلت)
 تمييز النسبة الواقعة بين المتضاميتين لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد
 تكون مع ذلك فاعلا في الصنعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن
 المضاف نحو العجني طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد
 وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا ووجه
 رجلا فان الدر بمعنى الخبز ووجه بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة
 الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق الفعل بالمفعول
 لا بالفاعل (فان قلت) ما وجه نصبه (قلت) الظاهر ان يكون محالا على
 (تقدير)

تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها
 موضوع اهل اللغة ثم حذف المتضامان على حد حذفهما في قواه
 تعالى (فقبضت قبضة من اثر الرسول) اى اثر حافر فرس الرسول ولما
 انيب الثالث عما هو المال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير
 ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد
 ونسبة الوضع الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
 المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعية في هذه
 المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بها (ومنها) قواهم
 هو اكثر من ان يحصى ونحو قواهم زيد اعقل من ان يكذب وهو
 من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشئ في الاكثرية على الاحصاء
 وتفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة
 وقل من يتنبه لاشكالها وقد حله بعضهم على ان المصدرية بمعنى الذى
 ورد في المعنى في الجملة الثالثة من السباب الخامس من الكتاب يانه
 لا يعرف قائل به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه
 عليه ونقل عن الرضى وجهها استحسانه فقال قال الرضى واما نحو قواهم
 انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل
 المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بهما عن الشعر
 والقول وافعل التفضيل يفيد بعد القاضل من المفضول وتجاوزه عنه
 فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثالها في قولك بنت منه تعلقت
 بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبيان بلا تفضيل بمعنى انت اعز على من
 ان اضربك اى بيان من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك
 لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى
 انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته
 فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه في
 الحسن (ومنها) قواهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم بمعنى الاستواء

يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى (الى كذا سواء بيننا وبينكم) وهو هنا خبر والفعل بعده اعنى كان كذا الخ في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثاله الرمشمري في قوله تعالى (سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم) والتقدير كونه كذا وكونه كذا سيان * وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف احوال بلا واو او اعتراض بقى هنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو كون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب بما تلخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اى الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند النكلم وام واو لاحد الشئين او الاشياء والتقدير ان كان كذا او كذا فالامر ان سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشى المطول لحسن جابى الفترى وما عزاه الى الرضى ذكره الدمامبني عن السيرافى ايضا وفي حواشى الكشاف للسيد الشيرىف وحكى بعض المحققين عن ابى على ان الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد كلتى الاستفهام في مثل قولك ائت ام قعدت متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء على ائت ام قعدت فقد اقيمتا مع ما بعدهما بمقام الاستويين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء بمقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما حقه الرضى وما استدلل به عليه ومنه قوله وبرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على ائت ام قعدت ولا ابالى ائت ام قعدت واحد في الحقيقة ولا ابالى ليس خبرا للبتدأ بل المعنى ان ائت ام قعدت فلا ابالى بهما انتهى وقد يأتون با وبدل ام وفي شرح القطر للعلامة الفاكهوى من باب العطف

لا يعطف با وبعد همزة التسوية للتثاني بينهما لان او تقتضى احد الشئين
او الاشياء والتسوية تقتضى شيئين لا احدهما فان لم توجد الهمزة جاز
العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قمت
او قدمت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقرأة ابن محبصن اولم
تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني انتهى
وذلك حيث قال في شرحه على المعنى اعلم ان السيرافي قال في شرح
الكتاب ما هذا نصه وسواء اذا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزم
ام بعدها كقولك سواء على اقام قدمت واذا كان بعد سواء فعلم ان بغير
استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء على قمت
او قدمت انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضى بحدثة قول الفقهاء
وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان قال وحكى ان ابا على الفارسي قال
لا يجوز اوبعد سواء فلا يقال سواء على قمت او قدمت قال لانه يكون
المعنى سواء على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في
تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضى كلام الفارسي
بما هو مذكور في شرحه للمحاجبة فراجع ان شئت انتهى (ومنها) قولهم
في معرض الجسواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون
ما بعدها قائما للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر
به على ولكن يقال على من حروف الجر فامعناها هنا وما متعلقها
ويظهر المراد مما ذكره في المعنى حيث قال التاسع اى من معانى على ان
تكون الاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة اسوء صنيعة على
انه لا يأس من رحمة الله وقوله

فوالله لانسى قتيلاً رزئته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض
على انها تعفو الكلوم وانما * توكل بالادنى وان جل ما يعنى

اى على ان العادة نسيان المصائب العديدة العهد

وقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد

ثم قال

على ان قرب الدار ايسر بنافع * اذا كان من تهواه ليس بندي ود

ايطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال علي ان فيه شفاء ما
ثم ابطال بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على
هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت
معناه الى ما بعدها على وجه الاضرب والاعتراف او هي خير ابتداء
مخدوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال
ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جى بما هو
التحقيق فيها انتهى كلام المعنى

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال قال المحقق الفترى الاقرب انه من التأكيد اللفظي وقد يجعل
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد
عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان
النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو
كل بتلك القرينة

ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق الفترى لاننى الجنس وسى مثل
مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع بعدها
اذا كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله
تعالى (ايما الاجلين قضيت) او بدل من ما وهى نكرة غير موصوفة اى
لا مثل شئ علم البيان * واما حرف فروع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان
يجعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا
(وفى)

وقى كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اي كأننا الشخص الذي هو
 الوجه لقله حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى
 على انه يقدر في اطرافه لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يا بونه
 وعلى الوجهين فحركة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير
 اعنى او على انه ضمير ان كان نكرة لان ما بتقدير التوين وهى كافة
 عن الاضافة والفتحة بناءة مثلها في لارجل وقيل على الاستثناء في
 الوجهين فعدم تجوز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى
 التقدير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لامثل علم البيان موجود من
 العلوم فان التحلى بحقائقه احق بالتقديم من التحلى بحقائق غيره وعنده
 ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عرض قيل وكون
 خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر مائكة موصوفة واما الجواب باحتمال
 ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لارجل قائم من ان ارتفاع
 الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى
 وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة واهذا لا يتفاوت المعنى كما
 في قوله تعالى (تفتؤ تذكرو) اي لا تفتؤ لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص
 الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظيره في كلام العرب وقد
 تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لاسواء مقام لاسيما * والواو
 التى تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله * ولا سيما يوما بدارة جمل
 اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدتها من كلمات
 الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اوليته بالحكم المتقدم
 والا فليس فيها حقيقة صرح به الرضى * وقد يحذف ما بعد لاسيما
 وتنقل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على
 انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فراكبا حال من
 مفعول الفعل المقدر اى واخصد بزيادة التجماعة خصوصا راكبا وكذا
 في زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التى بعده للحال وقيل عاطفة

على مقدر كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعلم بجي
 الواو قبله ح كثير الا ان المجي اكثر انتهى
 ومنها قواهم فقط كقول صاحب التلخيص والنصاحة بوصف بها
 الاخير ان فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من اسماء
 الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالفاء تزينا للفظ وكأنه جزاء بشرط
 محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانه عن وصف الاول
 بها انتهى قال بعض المحشين وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
 يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندى وقال الدماميني
 نقلًا عن ابن السكيت في نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما
 فاكتفت به فجعلها عاطفة قال وهو وخير من قول التفتازاني وابن
 هشام بقي انه يرد على كلام المطول ان الفاء في جواب الشرط ليس
 للترتيب بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويجاب بان الشرط
 المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفاء المذكور للترتيب وليس في المعنى داع
 الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء لترتيب اللفظ ففيه تقوية
 لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا والا ظهر ان قوله وكأنه توجيه
 ثان ثم انه قد راداه الشرط المحذوف اذا وكذا وقع لغيره والحق انه
 لا يحذف من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا بعد ان
 نقل عن المعنى انها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام
 جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهمى بمعنى يكفي قال جعلها هنا
 اسم فعل وانها بمعنى انه غائب مرتين (ومنها) قواهم كأننا ما كان قال بعض المحققين
 جعل الفارسي ماني ضرته كأننا ما كان مصدر يذو كان صلتها وهما في محل رفع
 بكائن وكلاهما على التمام اي كأننا كونه وقبل كائن من الناقصة وكان ناقصة
 ايضا وما موصولة استعمالات ان يعقل كما في لاسيما زيد وفي كائن ضمير هو اسمها
 وما خبرها وفي كائن ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اي كأننا الشخص الذي هو
 اياه ويجوز كون مانكرة موصوفة بكان وهي تامة والتقدير لا ضرته
 (كأننا)

كأننا شيئاً كان أي شيئاً وجد والمعنى لا ضربته كأننا بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال مفردا كان أو مركبا كـلا أو جزأ واصل هذا أولى من الذي قبله انتهى (اقول) ويخطر لي وجه آخر وهو ان ماصلة للتوكيد وكأننا وكان تامتان والمعنى لا ضربته موجودا وجد أي أي شخص وجد صغيرا أو كبيرا جليلا أو حقيرا * ووجه آخر وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكأننا أو بدلا منه فاذا قلت لا ضربني رجلا كأننا ما كان فالمعنى لا ضربني رجلا موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول أي أي شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى (مئلا ما بعوضه) ووقع في عبارة المطول كأننا من كان انا أو غيري فقال الفاضل الفيزي كأننا حال ومن موصوفة في محل نصب خبر الكأننا والعايد محذوف أي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجب بانه ههنا سمعي ثبت على خلاف القياس واو قبل كان تامة وقاصله راجع إلى من لم يخرج إلى ما ذكره وانا خبر مبتدا محذوف أي هو انا أو غيري أو بدل من من كان على ان يكون من قبل استعارة الضمير المرفوع المنصوب كما استهزئ للمجرور في ما انا كانت انتهى (ومنها) قواهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن جلي الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على قهته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذا وذيا وذياك والمعنى بعد المحظة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت حذف الصلة ايها لتصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول ذلك في الامر الصعب الذي لا يراد فعله والتزموا عدم ذكر صلة ايها لالفاظا ولا تقديرا لما مر فليغز ويقال أي موصول وليس له صلة ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا

يا أيها الكحوى ذا العرفان * ومن حوى لطائف البيان
 ما أسمان موصولان مبنيان * وأم يكونا قط يوصلان
 (ومنها) قولهم اولوا بالذات قال الفيزي في حواشي الطول اولاً منصوب
 على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية له وإذا دخله التنوين مع
 انه افعال التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلي والافاضل
 وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً
 اول واذا لم يجعله صفة صرفته تقول لقيته عاماً اولاً معناه في الاول اول
 من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو
 معطوف على اولاً اي في ذات المعنى بلا واسطة (ومنها) قولهم وهذا الشيء
 لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا بمعنى
 تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم
 ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم (ومنها) قولهم لا فعله البتة وهي مصدر
 من البت بمعنى القطع وفي القاموس لا فعله البتة وبتة لكل امر لارجعة
 فيه انتهى والمشهور على الالسننة ان هزتها همزة قطع وبه صرح الامام
 الزكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الباري
 بما حاصله انه لم يرا احداً من اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر
 العيني في شرحه ايضا بان عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك
 لا ينافي وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه من المصادر الثلاثة
 وهزاتها همزة وصل ومنازعة العيني لا تثبت المدعى نعم قد يقال من
 حسن الظن بالامام الزكرماني انه لا يقول ذلك من رآه مع مخالفته لقياسه
 على نظائره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح بعض الفضلاء
 بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خاف التباس وهو يؤيد ما قاله
 الزكرماني والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ثم رأيت في الشرح الكبير للعلامة
 الدماميني على المغني عند قوله في باب الهززة ولو كان على الاستفهام
 الحقة في لم يكن مدحا البتة ما قصد هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي
 (وكان)

وكان اللام فيها في الاصل للامه اي القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها
فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم
يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم
يسدولي ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين او اكثر بل هو قطعة
واحدة لاشئ فيها للنظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر انتهى
وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان المهرزة همزة وصل بل كلام الرضى
كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو القياس فلا
ينافي ما قدمناه من ان قطع همزتها مما يخالف القياس ثم رأيت التصريح
بذلك في تصريح الشيخ خالد الازهرى في بحث المعرفة حيث قال الية
بقطع المهرزة سماحا قاله شارح اللباب والقياس وصلها انتهى بحروفه فليتأمل
(ومنها) قوامهم فضلا كقولك فلان لايتك درهما فضلا عن دينار ومعناه
انه لايتك درهما ولا دينار وان عدم ملكك للدينار اولى من عدم ملكك
للدرهم وكأنه قال لايتك درهما فكيف يتك دينار وانتصايه على وجهين
محتملين عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك
الفعل نعت المنكرة والثاني ان يكون حال من معمول الفعل المسد كور وهو
درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة المسوغ وهو وقوع
النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم
وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال اضعف ساغ مجيها
من النكرة فالاول كقوله تعالى (او كالتى من على قرية وهى خاوية
على عروشها) فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة بخلاف اللزخشرى
والثاني كقولهم سررت بما فعمدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة الدرهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابوحيان ان
ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك
الحدث من صاحبه واپس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر

على تأويله بالشـتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا
 منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد
 فمفسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره ولم
 يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد بساطون النفي على المحكوم عليه
 بانتفاء صفة فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار
 للطريق وينفي الاهداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى
 هذا خرج ما تفهمهم شفاعه الشافعين اى لشافع لهم فتفهمهم شفاعته
 وعلى هذا يخرج المثال المذكور اى لا يملك درهما فيفضل عن دينار له
 واذا انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا
 مقيد الدرهم او مضمول المقيد على الاعرابين السابقين فلو قدر النفي مسلطا
 على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم وليكنه
 لا يملك الدينار ولما امتنع هذاتعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
 النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذى لا يملك الاقل لا يملك
 الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفى * والذى
 ظهر لى في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
 واكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه
 وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا
 لمسئله قال لا يملك فلان دينارا او ردا على منسخر قال فلان يملك دينارا
 فتبيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استوفى كلام آخر ولك في تقديره
 وجهان احدهما ان يقدر اخبرك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار
 استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة
 اخبرك بهذا وبقي معها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
 ذلك ح واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معها ثم
 حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا
 ما رأيت رجلا احسن في عينه الكيل من زيد والاصل منه في عين زيد
 (ثم)

ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العین وهو في ودخلت من على العین * والثاني ان يقدر فضل انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لملك الاموال الكثيره فوقع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اى اكثر منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما القارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكر واعلم من لم يقوانسه بنجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل (اذا لم تكن الا الاسنة مر كبا * فلا رأى للمحتاج الا ركوبها) وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصارى في رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشى الكشاف على ضمير ماسر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للتبنيه بنفى الادنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالة اى عده عمالا عرفا فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان لا يعطى الدرهم فضلا عن الدينار تريدان اعطاء الدرهم منى ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما ضمني كقوله وتفاضلهم الخ يريدان همهمم تقاصرت عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منقبا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل عن المال اذا ذهب اكثره وبقى اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توجيهان * فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اى ذهب اعطاء الدينار بالرة وبقى عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب هو نفس الاعلى المذكور بعده * وعلى هذا التوجيه بقوت

شبان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب ان
 ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثانى كون الباقي اقل من الذاهب
 اذ لا معنى لكون انتفى الادنى اقل من جنس الاعلى (فان قلت) يرد
 عليه ان المفهوم من فضلاح ان ما بعده ذاهب منتف بتماه واما انه
 ادخل في الانتفاء واقوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا (قلت)
 قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لان الاعلى اولى بالانتفاء من الادنى
 ومنهم من نظر الى النلة والكثرة فقال انتقير في المثال فضل عدم
 اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار اى عدم الاول قليل بالقياس
 الى عدم الثانى فان الاول عدم ممكن مستبعد وقوعه والثانى عدم
 مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ من الاول * وعلى هذا التوجيه يفوت من
 اصل الاستعمال معنى الذاهب والبقاء و يلزم ان لا يكون كلمة عن صلة
 له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد
 فضلا * وههنا توجيه ثالث مبنى على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد
 توسط فضلا بينه وبين الاعلى كأنه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار
 اى فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على معنى ذهب اعطاء
 الدينار وبقي من جنسه بقية هى اعطاء الدرهم ثم اورد النفي على البقية
 واذا انتفى بقية الشئ كان ما عداها اقدم منها فى الانتفاء ويرجع حاصل
 المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه فى الانتفاء اعطاء الدرهم
 انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر مانصه قال رحمه الله تعالى لزم حذف
 ناصب فضلا لجريه مجرى تمة الاول بمنزلة لاسيما ولا تحمل لذلك
 المحذوف من الاعراب البتة وردبه على من زعم انه حال ولا يلتبس
 عليك ان فاعل ذلك ذلك المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه
 على الوجهين الاولين انتهى وعدم صحة كونه حالا على المعنى
 الذى قرره ظاهرا وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على
 المعنى الذى قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوى الافهام (ومنها)
 (قولهم)

قواهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة بمثلها) او الخلاف اسم مصدر خالف اي وهذا
 ملتبس بمخالفة كذا (ومنها) قولهم وليس هذا كما زعمه فلان صوابا
 ونظائره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا قال
 محشيہ الفاضل السلکوتی ای ایس مبنيا بناء مثل عاتوهمه كثير من
 الناس ابنى موقع السال من ضمير مبنيا ای ليس مبنيا حال كونه مماثلا
 لما توهمه كثير على ما قاله صاحب المغنى في قوله تعالى (كما بدأنا اول
 خلق نهيده) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف
 (ومنها) قواهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن
 آخرهم قال السيد الشريف قدس سره عن آخرهم صفة مصدر محذوف
 ای عجز اصادرا عن آخرهم وهو عبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر
 من الاخر فقد صدر اولا عن الاول وقيل عجزا متجاوزا عن آخرهم
 فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم
 ورد بان التجاوز بمعنى التعدي والتجاوزة تعدي بنفسه والذي يتهدى
 بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن آخرهم الى اولهم ورد بأن مقابل
 الى هو من لاعن انتهى (ومنها) قواهم وناهيك بكذا كقول الكشاف
 وناهيك بتسوية سيويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره
 ای حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من انتهى كانه ينهالك
 عن تطلب دليل سواء يقال زيد ناهيك من رجل ای هو ينهالك عن غيره
 بجده وغناه ودلالة قاطعة فوجب على التمييز من ناهيك انتهى وعائيه
 فالباء مزيدة في الفاعل (ومنها) قوله يجوز كذا خلافا لفلان ووجهه
 الجدل ابن هشام في بعض مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه ووجهه ان
 احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا انفساقا اوجماعا
 بتقدير اتفقوا على ذلك انفساقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على
 هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خافوا او خالفوا فان كان اختلفوا

اشكل عليه امران احدهما ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف
 لا الخلاف والثاني ان ذلك يابي ان يقول بعده لفلان وان كان خالفوا
 او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يعتدى باللام بل بنفسه وقد يختار
 هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها
 في سقياله اى متعلقة بحذوف تقديره اعنى له او ارادنى له الا ترى
 انه لا يتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه والوجه الثانى ان يكون حالا
 والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان او مخالفا له وحذف القول كثير جدا
 حتى قال ابو على هو من باب حدث البحر ولا حرج ودل على هذا
 العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول
 مقدر قبل كل مسألة وهذه العلة قريبة من العلة التى ذكرها لاختصاصهم
 الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من
 الاشياء منزلة انفسها او وقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى اعلم
 (ومنها) قوامهم فى التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدماينى
 فى اول شرحه الكبير على المعنى عند قوله وقد كنت فى عام تسعة
 واربعين وسبعمائة مانصه كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك
 ان المراد من قولك وقع كذا فى عام اربعين هو الواقع بعد تسعة
 وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه
 الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له
 فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها كما فى يد زيد وهذا
 لا يودى المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير او غيره
 وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير
 وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان
 المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من اربعين
 بحيث يصدق على اى عام فرض لم يكن تخصيص الاربعين مثلا معنى
 (يتصل)

يتحصل به كمال التمييز للمقصود ولكن قرينة ارادة الضبط بتعين الوقت تقتضى ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة بيانية اى في عام هو اخر اربعين فتأمل انتهى (اقول) بظهورى انه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما يطلق على مجموعها يطلق على الاخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد وهذا اثنان هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنان على الثانى والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع الاثنان ومجموع الثلاثة فتأمل وهذا ما وجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان اسكنه الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى سودهها ولم تصححها وابق كثيرا من البياض فى الاوراق وبين الاسطر فنقلت ما وجدته والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى آله الطاهرين وصحبه اجمعين وقد تم طبعمها فى مطبعة معارف سوربة الجليلة فى اوائل جمادى الثانية سنة احدى وثلاثمائة والى

بتصحيح الفقير اليه عن شانه محمد ابى الخير عابدين زاده